الجزء والكل
والخوف والتمييز

مما لا شك فيه ان بعض المصارف التي وضعت عليها اليد كانت تعطي تسهيلات كبيرة لعدد من المؤسسات والشركات الوطنية التي لم تكن لتستطيع الحصول على مثلها من مصارف اخرى ، وربما كان هذا الامر من المتاعب التي وقعت فيها تلك المصارف .

وهذه المؤسسات والشركات التي قد تكون اعتادت السهولة ، ستقع في ارتباكات مالية اذا لم تجد مصادر بديلة تحصل منها على ما يكفي لتسيير اعمالها ، مما يوجب وضع سياسة تسليفية تؤمن الحد الادنى من الظروف التي تبعد شبح اي خلل اقتصادي واجتماعي في التركيب القائم .

والخوف الذي تبديه هذه المؤسسات والشركات الوطنية من المصارف الاجنبية ، ليس نابعا من كون تلك المصارف اجنبية فحسب ، بل من احتمال ان تلجا الى سياسة تمييزية في التسليف ، وهو الطريق الذي تسلكه المصالح الاجنبية عادة للسيطرة على الاقتصاد الوطني في البلدان المتخلفة .

وهذا لا يعني انه لم تعد في البلاد سوى مصارف اجنبية ، بل يعني ان المصارف الاجنبية ستكون في الواقع المصدر الاول للتمويل ، وان المصارف الوطنية الباقية ستلتزم بعد الان جانب الحذر الشديد ، وبالتالي ستنتهج سياسة متزمتة ، لئلا تتعرض للاخطار التي وقعت فيها المصارف التي طالتها يد الرقابة .

وسيظل خوف المؤسسات والشركات الوطنية قائما ، طالما ان المصارف الاجنبية في مامن من التزامها بتوظيف الجزء الاكبر من مواردها في لبنان وفي مشاريع لبنانية صرفة ومن تقديم التسهيلات لهذه المؤسسات والشركات ، وهذا وحده ايضا لا يحل المشكلة .

ذلك لانه يمكن لهذه المصارف ان تتبع سياسة التمييز حتى في حال التزامها ، اذ تستطيع ان تعطي هذا وتحرم ذاك وفقا لمصالحها هي وتبعا لارتباطات هذا او ذاك او تبعا لنوع مشروعاته واستثماراته .

فعملية تنقية القطاع المصرفي لا يمكن النظر اليها على انها شيء مستقل بذاته ، انما هي جزء من كل ، وهذا الكل هو الاقتصاد اللبناني العام ، الذي يجب ان تستهدفه عملية التنقية بقصد انعاشه وتصويبه . واذا لم تقترن هذه العملية بسياسة تسليفية واضحة ، فان فعلها في الاقتصاد اللبناني قد يكون معدوما او حتى سلبيا .

سليمان الفرزلي